S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26573
13 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن مسألة هايتي

١ - يقدم هذا التقرير الى مجلس الأمن وفقا للبيان الذي اعتمده في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ والذي طلب إلي فيه أن أبلغه على وجه السرعة هل الأحداث التي وقعت في اليوم ذاته في بور - أو - برنس تعتبر من جانب القوات المسلحة لهايتي إخلالا خطيرا ومستمرا باتفاق جزيرة غفرنرز.

٢ - إن الأحداث التي وقعت في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وحالت دون وزع جزء من العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في هايتي الذي وصل على متن السفينة Harlan County، تعتبر ذروة الحالة التي تدهورت في هايتي في الأسابيع الأخيرة.

٣ - ويتسم هذا التدهور بالسمتين التاليتين:

(أ) انعدام الرغبة الذي لوحظ مرارا من جانب قيادة القوات المسلحة لهايتي في تسهيل وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي وعملها. فقد كان هناك بوجه خاص تذرع بجهل مزعوم لهدف البعثة ومجالها، رغم الموافقة التي أبداها القائد العام للقوات المسلحة لهايتي على التفسيرات المقدمة في مناسبة المناقشات التي جرت في جزيرة غفرنرز في تموز/يوليه الماضي وكذلك في مناسبة مختلف البعثات الثنائية وبعثات الأمم المتحدة التي جاءت الى هايتي لشرح طرائق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لتحديث القوات المسلحة لهايتي وشرطتها.

(ب) العرقلة الإدارية المقصود بها تأخير عمل البعثة.

٤ - وقد ظهر سوء النية هذا بشكل أوضح خلال الأحداث التي جرت في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. فقد جرى الحصول على كل التعهدات المكتوبة من العسكريين وكذلك من سلطات الميناء في بور - أو - برنس. ومع ذلك أغلق الميناء ولم تستطع السفينة الرسو. وأنكرت سلطات الميناء أنها أجرت أي اتصال بممثلي الأمم المتحدة وتركت المجال مفتوحا أمام المدنيين المسلحين الذين ضاعفوا أعمال الترويع وأطلقوا النار في الهواء وهددوا الصحافة الوطنية والدولية وارتكبوا أعمالا عدائية ضد ممثلي المجتمع الدولي. ورغم النداءات المتكررة الموجهة الى المسؤولين في القوات المسلحة والشرطة في هايتي، وهما الجنرال سيدراس واللفتنانت كولونيل ميشيل فرانسوا، لم يتخذ أي إجراء للسيطرة على الحالة.

٥ - إن عدم الرغبة في التصدي لجماعات المدنيين المسلحين الذين ينفذون القانون بأيديهم وينشرون الرعب في هايتي قد تبدى بالفعل في عدة مناسبات، وخصوصا في حادث اغتيال أنطوان إيرميري في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. فقد سهلت قوات الشرطة وقتئذ عمل مرتكبي هذا الحادث، كما ذكرت البعثة المدنية الدولية لهايتي.

131093 131093 131093 93-55315

٦ - وحدث الشيء نفسه في أثناء الأحداث الخطيرة التي وقعت بالقرب من فندق كريستوفر في بور - أو - برنس يوم ٥ تشرين الأول/اكتوبر: فقد هاجم مدنيون مسلحون مكاتب فرعية تابعة لرئيس الوزراء، بمشاركة أفراد من الشرطة سمحوا بوقوع أعمال تخريبية. وتمكن مراقبو البعثة المدنية الدولية لهايتي من إحصاء حوالي ٢٠٠ مدني مسلح كانوا يعملون مع رجال الشرطة.

٧ - وفي يوم الخميس ٧ تشرين الأول/اكتوبر، أعلن إضراب عام "ضد بعثة الأمم المتحدة في هايتي" بمبادرة من جماعة تدعى "جبهة النهوض والتقدم في هايتي" (FRAPH). وكانت هذه الجماعة قد هددت أكثر من مرة رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وكذلك ممثل الأمين العام والعناصر الفرنسية والكندية في البعثة. وبسبب هذا الاضراب الذي أدانته حكومة ومجتمع هايتي، أصاب الشلل مدينة بور - أو - برنس نتيجة أعمال العنف التي قامت بها جماعات المدنيين المسلحين الذين كان أبرز ما قاموا به أنهم أجبروا التجار على إغلاق محالهم. ولاحظ مراقبو البعثة المدنية الدولية أن المركبات التي تولت السيطرة على أقسام المدينة كان بها في الغالب مجموعات من المدنيين المسلحين وأفراد الشرطة الذين كانوا يرفعون الأسلحة الأوتوماتيكية أو يوجهونها صوب المارة.

٨ - إن القوات المسلحة والشرطة في هايتي لم تنفذ أغلب التعليمات التي أصدرتها إليها حكومة هايتي، مما يعد في رأيي انتهاكا سافرا لمبدأ خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية الذي هو في صميم اتفاق جزيرة غفرنرز. إن الأمثلة السالفة الذكر تعكس عدم إرادة من جانب السلطات العسكرية الهايتية في "التعاون تعاونا تاما في تحقيق الانتقال السلمي الى مجتمع ديمقراطي" وفقا لاتفاق جزيرة غفرنرز. وهذه الأمثلة تعكس أيضا رغبة واضحة وسافرة في عرقلة إتمام العملية الديمقراطية المتفق عليها في هذا الاتفاق.

٩ - ونتيجة لذلك، وبالنظر الى الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٨٦١ (١٩٩٣) التي تنص على أن مجلس الأمن "يؤكد استعداده، كما ورد في رسالة رئيس المجلس المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26085)، لأن يقوم بالإنهاء الفوري لوقف العمل بالتدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه إذا ما قام الأمين العام، في أي وقت، واضعا في اعتباره آراء الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بإبلاغ مجلس الأمن بأن أيّا من طرفي اتفاق جزيرة غفرنرز أو أيّا من السلطات الأخرى في هايتي لم يلتزم بحسن نية بالاتفاق المذكور"، فإنني لا أجد مفرا من إبلاغ المجلس أن القائد العام للقوات المسلحة لهايتي، بصفته أحد أطراف الاتفاق، ورئيس الشرطة وقائد منطقة بور - أو - برنس المتروبولية، بصفته من "سلطات هايتي"، لم يفيا بالتعهدات التي التزم بها الجنرال سيدراس بوصفه مشتركا في التوقيع على اتفاق جزيرة غفرنرز.

١٠ - واستنادا الى كل هذه العناصر التي تعد إخلالا خطيرا ومستمرا باتفاق جزيرة غفرنرز، واعتبارا لآراء الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أرى وفقا للقرار ٨٦١ (١٩٩٣) أن من الضروري إنهاء وقف العمل بالتدابير المشار إليها في الفقرات من ٥ إلى ٩ من القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

- - - - -